Distr.
GENERAL

A/40/177
14 March 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الأربعون
البند ٢٣ من القائمة الأولية*

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير الى الرسالة المؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ، الموجهة من الممثل الدائم للارجنتين لدى الأمم المتحدة (A/40/132) ، التي يحيل فيها نص بيان حكومة الجمهورية الارجنتينية ، وأود ، بناء على تعليمات من حكومتي ، أن أذكر ما يلي .

تلزم المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بادارة اقليم جزر فوكلاند غير المتمتع بالحكم الذاتي ، بأن تعمل على تنمية رفاهية سكان ذلك الاقليم الى أقصى حد مستطاع ، وأن تكفل ، في جملة أمور ، تقدمهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا . والمملكة المتحدة تتقيد أيضا بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ وصدقت عليه المملكة المتحدة في عام ١٩٧٦ ، بأن تعزز إعمال حق تقرير المصير ، وأن تحترم ذلك الحق عملا باحكام الميثاق . ومن ثم فان اعتزام حكومة المملكة المتحدة اصدار دستور جديد لجزر فوكلاند يتسق كلية مع الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة . ومما يدعو للأسف أن الأرجنتين لم تصدق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ولكن ليس لهذا الأمر صلة بالالتزامات الدولية للمملكة المتحدة .

وقبل حدوث الغزو الأرجنتيني في عام ١٩٨٢ كان أعضاء المجلس التشريعي لجزر فوكلاند قد اتخذوا الخطوات الأولى في سبيل اعادة النظر في الترتيبات الدستورية الراهنة في جزر فوكلاند . وبعد الغزو استأنفت لجنة خاصة تابعة للمجلس التشريعي للجزر أعمالها ، وقدمت تقريرا في تموز/يوليه ١٩٨٣ بعد تشاور تام مع الناخبين . وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وافق المجلس التشريعي لجزر فوكلاند ، رهنا بالنظر مرة أخرى في عدد ضئيل من النقاط ، التفصيلية ، على مشروعي دستورين جديدين لجزر فوكلاند ولجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية . وتتجه نية الحكومة البريطانية الى أن يصدر الدستوران الجديدان في الربيع ، وأن يبدأ نفاذهما وقت الانتخاب العام الذي سيجرى في جزر فوكلاند هذا الخريف .

* A/40/50 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

85-07415

وسيحل دستور جزر فوكلاند الجديد محل الدستور القائم الذى يرجع تاريخه الى عام ١٩٤٨ . وهو يستهدف ، وفقا للمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، تطوير المؤسسات السياسية لأهالي الجزر . على سبيل المثال ، فانه سينص على الغاء تعيين أعضاء في المجلس التنفيذى ، وزيادة عدد الأعضاء المنتخبين في كل من المجلس التشريعي والمجلس التنفيذى ، وتجريد العضوين المعينين في كل مجلس ، بحكم منصبيهما ، من الحق في التصويت .

ويشمل الدستور الجديد لأول مرة فصلا بشأن حقوق الانسان ، تعكس ديباجته الأحكام المتعلقة بتقرير المصير الواردة في المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

أما حكومة الأرجنتين فتسعى الى حرمان أهالي جزر فوكلاند من الحق في تقرير المصير . ولكن أهالي الجزر يكوّنون مجتمعا مسالما ومتجانسا تطورت مؤسساته الديمقراطية على مدى أكثر من ١٥٠ سنة من الاستيطان المستمر . ولم يكن هناك في جزر فوكلاند أى سكان أصليين عندما قام الربان البريطاني ، جون سترونغ في عام ١٦٩٠ بأول نزول على الجزر مدوّن في السجلات . وأنشئت مستوطنة بريطانية في عام ١٧٧٦ أى قبل أن تظهر الأرجنتين الى حيز الوجود . كما لم يكن هناك أى سكان ارجنتينيين مستقرين في الجزر في عام ١٨٣٣ . وقد نشأت أسر كثيرة في جزر فوكلاند واستقرت هناك قبل أن يستقر كثير من الارجنتينيين في الأرجنتين بزمن طويل . وتمتع أهالي الجزر بحقوق المواطنة البريطانية لا يمكن أن يحرمهم من حقهم في تقرير المصير أو من حقهم في العيش في سلم وأمن في ظل حكومة من اختيارهم . وقد دأبت الحكومة البريطانية على الدفاع عن حق أهالي الجزر في تقرير المصير ، وستظل تفعل ذلك .

وحكومة الأرجنتين تدعي أن الأخذ بدستور جديد ينطوى على تجاهل لقرار الجمعية العامة ٣١/٩٤ الذى طلبت فيه الجمعية العامة الى المملكة المتحدة والأرجنتين الامتناع عن اتخاذ قرارات يكون من شأنها تعديل الحالة القائمة آنذاك من طرف واحد . وقد صوتت المملكة المتحدة معارضة ذلك القرار . بيد أن ما تتجاهله حكومة الأرجنتين بالمرة في ادعائها هو احداث عام ١٩٨٢ ، عندما قامت الأرجنتين بغزو جزيرة فوكلاند ، منتهكة بذلك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة . ويجب على حكومة الأرجنتين أن تدرك أن المحاولة الوحشية لتعديل الحالة من طرف واحد هي التي تسببت في حدوث تغير عميق في الحالة في جنوب المحيط الأطلسي .

ويسعى بيان الأرجنتين الى أن يسوق الحجة القائلة بأن الدستور الجديد يقضي بامكانية قيام شعب الجزر " بممارسة حق النقض فيما يتعلق بالقرارات التي قد يتخذها برلمان المملكة المتحدة " والاحكام الواردة في الدستور لا تخول أى حق للنقض من هذا القبيل ،

../..

Digitized by UNOG Library

كما أنها لا تنتقص من سيادة البرلمان البريطاني . فهذه الأحكام تشير الى حق أهالي الجزر في تقرير المصير . أما طرح أي اقتراح له وزنه بشأن مستقبل الجزر فهو مسألة يبت فيها البرلمان .

ويشير البيان الأرجنتيني الى ضمانات لحماية مصالح أهالي جزر فوكلاند عرضت أثناء المفاوضات التي جرت في وقت سابق بين حكومتي المملكة المتحدة والأرجنتين . لقد أوضح شعب جزر فوكلاند تماما أنه لا يلتمس الحصول على ضمانات من أطراف ثالثة ، بل ينتظر من حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ان تدافع عن حقوقه بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . والحكومة البريطانية وطيدة العزم على الوفاء بهذه الالتزامات .

لقد رحبت الحكومة البريطانية علنا بعودة الحكومة الديمقراطية في الأرجنتين واعادة اقرار حقوق الانسان وحكم القانون هناك . وهي تلاحظ ان الدستور الارجنتيني قد أقر نظاما من الحقوق والضمانات "لجميع سكان العالم الذين يريدون أن يعيشوا على الأرض الأرجنتينية" . وهناك عدد كبير من الأهالي الذين ينحدرون من أصل بريطاني قد آثروا بحرية الاستقرار في الأرجنتين ، وازدهرت أحوالهم هناك ، ويشعرون بالرضاء بالعيش في ظل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في ذلك البلد . الا أن شعب جزر فوكلاند قد أعرب بوضوح عن رغبته في العيش على أرض بريطانية في جزر فوكلاند ، وليست لديهم رغبة في أن يصبح خاضعا للأرجنتين . ورغباته جديرة بالاحترام من جانب بلد استرد في الآونة الأخيرة حرياته الديمقراطية .

ويشير البيان الأرجنتيني الى رفض بريطانيا الدخول في مفاوضات بشأن مسألة السيادة . الا أنه يفهم ضمنا من هذا البيان ، كما أوضحت حكومة الأرجنتين صراحة بانتظام في البيانات الأخرى ، أن تلك المفاوضات لا يمكن أن تسفر ، من وجهة نظر الأرجنتين ، الا عن نتيجة واحدة محتومة - هي انتقال السلطة على جزر فوكلاند الى الأرجنتين بصرف النظر عن رغبات أهالي جزر فوكلاند . والحكومة البريطانية تأسف لأن حكومة الأرجنتين تجعل من وجوب أن تلزم الحكومة البريطانية نفسها ، أولا ، بمفاوضات الهدف منها تأمين استيعاب الأرجنتين لجزر فوكلاند شرطا مسبقا لاحراز تقدم بشأن أي جانب من جوانب علاقاتنا الثنائية وهذا مسلك لا تقبله الحكومة البريطانية . وهي تنتظر من حكومة الأرجنتين أن ترد ردا ايجابيا على المبادرات البريطانية التي طرحت بغرض اعادة بناء الثقة تدريجيا في العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . كما أنها تأمل في أن تقتنع حكومة الأرجنتين بأن

Digitized by UNOG Library

الخطوات المقبلة تأتي من خلال الجهود الدؤوبة لاعادة اقامة العلاقات الطبيعية تقليديا بين البلدين عن طريق مناقشة التدابير العملية التي تعود بالنفع المتبادل والتي ينبغي أن يكون الاتفاق بشأنها أمرا ممكنا على المدى القصير .

وأرجو أن تعملوا على توزيع نص هذه الرسالة على النحو الذي وزعت به رسالة الأرجنتين المشار اليها .

(توقيع) ج . أ . طومسون

Digitized by UNOG Library